



وطن الياسمين



العدد 88 كانون أول 2018

نشرة شهرية تصدرها
وزارة الإدارة المحلية والبيئة





مشاريع تنموية

تستمر وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتقديم الدعم اللازم لمديريات الخدمات الفنية بالمحافظات لتنفيذ مشاريعها الخدمية المقررة لعام ٢٠١٨، ففي محافظة القنيطرة قامت دائرة أبنية التعليم في مديرية الخدمات الفنية بالإشراف على المشاريع المدرسية التي تنفذها الشركة العامة للطرق والجسور، وفي محافظة السويداء قامت مديرية الخدمات الفنية بالإشراف على تنفيذ بناء مدرسة ملح، وقامت مديرية الخدمات الفنية بإنجاز مجموعة من مشاريع الطرق في مناطق (شهباء، ظهر الجبل، عرمان)، وفي محافظة حمص تم تنفيذ مجموعة من



المشاريع الخدمية والبيئية (طرق- مدارس- صرف صحي- نفايات صلبة)، كذلك في محافظة طرطوس تم تنفيذ مجموعة من المشاريع الخدمية (طرق، تأهيل مدارس).

وزير الإدارة المحلية والبيئة يتراس اجتماعا في محافظة دمشق



تركز اجتماع السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف حول تتبع تنفيذ الدراسات التخطيطية لمناطق القابون وجوبر وبرزة في محافظة دمشق.

تتبع خدمات



اطلع وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف ووزير الموارد المائية المهندس حسين عرنوس، ورفقتهم محافظ حلب حسين دياب وممثلون عن مختلف القطاعات والمؤسسات الخدمية، على مختلف احتياجات ريف حلب الجنوبي- الشرقي بعيد جولتهما على مدينة تل الضمان وناحية بردة وعدد من القرى. كما قام وزير الإدارة المحلية والبيئة يرافقه محافظا دمشق وريفها مع الاستشاريين والفنيين المعنيين بجولة ميدانية للاطلاع على واقع عمل مشروع مدخل دمشق الشمالي وكراج البولانات ومنطقة القابون والمتحلق الجنوبي ومدينة معارض السيارات في الدوير.





أخبار الوزارة

أخبار الوزارة

وزير الإدارة المحلية والبيئة يترأس اجتماعاً للمدراء المركزيين بالوزارة



أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف خلال ترؤسه اجتماعاً توجيهياً للمدراء المركزيين بالوزارة بحضور معاوني السيد الوزير أن المرحلة القادمة مرحلة تحتاج جهداً استثنائياً من الجميع وبكل المفاصل، خاصة مع بداية الدورة الجديدة لمجالس الإدارة المحلية، وما يترتب عليها من مسؤوليات، تأتي في مقدمتها احترام المواطن وكرامته وخدمته وفق توجيهات قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد خلال اجتماعه الأخير مع أعضاء الحكومة.



دورة تدريبية حول خطط الاستجابة والتعافي وتحديد أولويات المشاريع

أطلقت وزارة الإدارة المحلية والبيئة دورة العمل التدريبية لوضع خطط الاستجابة والتعافي وتحديد أولويات المشاريع لمدينة حلب والمدينة القديمة وثلاث بلديات في اللاذقية.

اجتماع فني مع برنامج الموئل في وزارة الإدارة المحلية والبيئة

تم خلال الاجتماع مناقشة المشكلات التي تعانيها منطقة الغوطة الشرقية جراء الاعتداءات الإرهابية التي طالتها وتأثير التغير المناخي وسبل دعم هذه المناطق من خلال إعداد مشاريع تنمية محلية تستهدف هذه الوحدات تعالج آثار هذه التغيرات لعرضها على صندوق التكيف مع التغيرات المناخية وفق الإجراءات القانونية المتبعة .

إعداد قاعدة بيانات شاملة للعقارات وللأموال العامة والمشاريع الاستثمارية في دمشق

كلف رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس وزير الإدارة المحلية والبيئة بالتنسيق مع محافظ دمشق لإعداد قاعدة بيانات شاملة تضم جميع العقارات والأموال العامة والمشاريع الاستثمارية في محافظة دمشق وتصنيفها وفقاً للأشكال المختلفة للملكية وصيغ الاستثمار ونسب التنفيذ واتخاذ جميع الإجراءات القانونية لتصحيح واقع هذه الاستثمارات وتصويبها بما يحقق المصلحة العامة، وتشكيل فريق من المعنيين في المحافظة لوضع الخطط والمقترحات حول مكامن وفرص الاستثمار المتاحة في المحافظة، واقتراح الشكل الأمثل لاستثمارها.

للاطلاع على نشاطات الوزارة يمكنكم متابعة صفحتنا على الفيس بوك :
((وزارة الإدارة المحلية والبيئة فج سورية))

المركز المتكامل لمعالجة النفايات في القنيطرة



يهدف تحسين الأداء التشغيلي والمالي والبيئي لنظام التخلص من النفايات الصلبة على مستوى البلديات في محافظة القنيطرة من خلال التوسع في مطامر النفايات الصلبة وتطويرها بيئياً كي تفي باحتياجات المدن بالتخلص من النفايات، تم إنشاء المركز المتكامل لمعالجة النفايات الصلبة في «الحلس» بالقنيطرة، حيث تمت المباشرة بتنفيذه بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤، ووضع بالتشغيل التجريبي ابتداءً من ٢٠١٥/٣/١٠، وقد بدأ بمعالجة حوالي ٢٠ طناً يومياً من خمس وحدات إدارية .



المركز يتألف من قسم معالجة ميكانيكية وقسم معالجة بيولوجية:معمل السماد، والمطمر الصحي، وأحواض رشاحة، إضافة إلى المرافق المخدّمة لتلك المنشآت:كازية للأليات بسعة ٣٠ ألف ليدر، وقبان لوزن كمية النفايات الواردة للمركز ومغسل لأليات النظافة والمعدات الهندسية بسعة ٢٦ برميل وشبكات تصريف مياه، وبئر مياه، وطرق تخدمية، كذلك شبكة إطفاء حريق، ومولد احتياطي ٢٥٠ ك . ف . أ، وشبكة مانعة صواعق، وغرفة حرّاس .

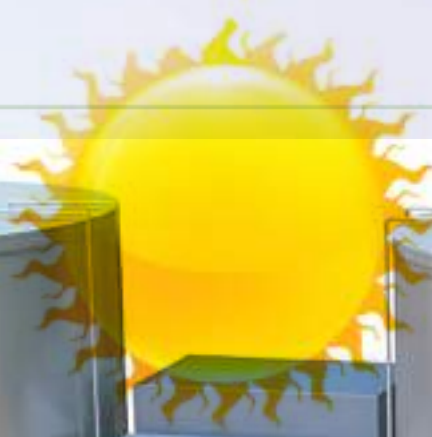
يستقبل المعمل ما بين ٥٠ إلى ٦٠ طناً يومياً، علماً بأن الطاقة التصميمية للمعمل ٥٠ طناً يومياً للوردية الواحدة، وفي المعمل ٣٠ عاملاً، وتبلغ مساحته ١٧٥ دونماً حيث يتم فرز النفايات والمواد القابلة لإعادة التدوير من ورق، وبلاستيك، وزجاج، وأقمشة، وحديد، والمواد العضوية، حيث تشكل المواد العضوية حوالي ١٥٪ من النفايات الواردة إلى المعمل، ليتم تحويلها إلى سماد عضوي، بطريقة التخمير الهوائي. كما تتم معالجة النفايات في المطمر الصحي الذي يمتد لمساحة ٢٠ ألف م^٢، تم تكتيمه بطبقة من الغضار، بالإضافة إلى رقائق البولي إيثيلين لحماية المياه الجوفية لطمر المرفوضات، بالإضافة إلى طبقة إسفلتية مجهزة بشبكة أنابيب لنقل عصارة النفايات الشديدة السمية إلى أحواض الرشاحة وعددها حوضان مساحة كل حوض (٢ دونم)، ويتم التخلص من هذه العصارة بطريقة التبخير.



وتعد محطات الجمع والترحيل نقاطاً وسيطة لنقل النفايات من الوحدات الإدارية إلى المركز المتكامل لمعالجة النفايات الصلبة في الحلس، حيث إن النفايات الواردة من البلديات يتم تفرغها مباشرة بالحاوية المخصصة لنقلها فور امتلائها إلى المركز، والحاويات مغلقة تماماً، وحجمها ٣٠ م^٣ ومجهزة بألية ضغط لاستيعاب أكبر كمية ممكنة، وتوجد ٣ محطات ترحيل لكل محطة حاويتان توضعان جانب رمبة خاصة لسهولة تفرغ سيارات القمامة للبلديات في الحاوية الكبيرة، ويتم نقل الحاويات إلى مركز المعالجة بشاحنات رافعة خطافية، ويتوفر شاحنتان للمركز.

أما المحطات الوسيطة فهي محطة خان أرنية بمساحة ٣١ دونماً، محطة أم باطنة بمساحة ٢ دونم، محطة السويدية بمساحة ٢ دونم، وحول سبب اختيار الحلس كموقع لإقامة المركز المتكامل فيه، فإن الاختيار وقع لبعدها عن مركز المحافظة بحدود ١٥ كم، وفي منطقة صخرية وبعيدة عن المياه الجوفية، وترتبط به ٣ محطات نقل موزعة على كامل المحافظة، لتخدم الوحدات الإدارية





الشمس في الصندوق

نظام التخزين الجديد على استخدام حقول ممتدة من المرايا الضخمة، لتركيز ضوء الشمس على برج مركزي، حيث يتم تحويل الضوء إلى حرارة، تتحول في النهاية إلى كهرباء، وتخزن محطات الطاقة الشمسية المركزة الحرارة الشمسية في خزانات كبيرة مملوءة بالملح المنصهر الذي يتم تسخينه إلى درجات حرارة عالية، تبلغ حوالي ألف درجة فهرنهايت، وعندما تكون هناك حاجة للكهرباء يتم ضخ الملح الساخن من خلال مبادل حراري، ينقل حرارة الملح إلى بخار، ثم يحول التوربين هذا البخار إلى كهرباء. ويبحث الفريق عن وسيلة أخرى غير الملح لتخزين الحرارة عند درجات حرارة أعلى من ذلك بكثير، واستقروا على السيليكون، وهو أحد أكثر المعادن وفرة على الأرض، يمكن أن يتحمل درجات حرارة عالية بشكل لا يصدق، تتجاوز ٤ آلاف درجة فهرنهايت، وفي العام الماضي طور الفريق مضخة يمكنها تحمل مثل هذه الحرارة الشديدة، ويمكنها أن تضخ السيليكون السائل من خلال نظام تخزين متجدد، كما صنعوا خزانا مصغرا من الغرافيت تم ملؤه بالسيليكون السائل لاختبار الخطة.

طور باحثو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «بطارية المدينة» الجذرية، القادرة على تخزين الحرارة الزائدة في السيليكون المنصهر، ويقول الباحثون: إن ما يسمى بـ «الشمس في صندوق» يمكن أن تخزن الطاقة الزائدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعيدها على شكل شبكة كهربائية عند الطلب، حيث تتيح البطارية إمكانية تزويد المدن بالطاقة عندما تكون الشمس غائبة، ولكن على مدار الساعة، يخزن التصميم الجديد الحرارة في خزانات كبيرة من السيليكون المنصهر الأبيض الساخن، ويمكنه بعد ذلك تحويل الضوء من المعدن المتوهج إلى كهرباء عند الحاجة، يقدر الباحثون أن نظام تخزين واحد يمكن أن يمد مدينة صغيرة تضم حوالي ١٠٠ ألف منزل، بالطاقة المتجددة بالكامل، وستكون البطارية المطورة أرخص بكثير من بطاريات أيونات الليثيوم التي تم اقتراحها كطريقة مجدية، وإن كانت مكلفة، لتخزين الطاقة المتجددة، ويقدر الباحثون أيضاً أن النظام سيكلف حوالي نصف كمية التخزين الكهرومائي الذي يتم ضخه، وهو أرخص شكل لتخزين الطاقة على نطاق الشبكة حتى الآن، ويعتمد

ويمكن القول: إن حرق النفط والفحم والغاز الطبيعي هي الأسباب الرئيسية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تقود إلى تغير المناخ.

وكتب العلماء في الورقة البحثية: «إن الأداء المعرفي البشري يتراجع مع زيادة ثاني أكسيد الكربون، كما أن الآثار المباشرة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الأداء الإدراكي البشري يمكن أن يكون من الصعب تجنبها».

وتحذر الصحيفة من أن المستوى الطبيعي لثاني أكسيد الكربون في الهواء سيكون أعلى بأربع أو خمس مرات بحلول عام ٢١٠٠. ويحذر العلماء من أن الارتفاع المفاجئ في المستويات يمكن أن يؤثر في الذاكرة والتركيز واتخاذ القرارات.

وعلى الرغم من أن الدراسة في مراحلها المبكرة، إلا أنها وجدت أن لندن ستشهد أكبر زيادة في مستويات أعلى من المتوسط العالمي، بسبب كمية الوقود الأحفوري التي يتم حرقها يوميا. المصدر: مجلة البيئة والتنمية.

قال علماء: إن ارتفاع مستويات غازات الاحتباس الحراري يمكن أن تجعل الناس يشعرون بالتعب والغباء، ويمكن أن يصبح التعب في النصف الثاني من اليوم، وهو تراجع الأداء الذي يعاني منه الموظفون في المكاتب، مشكلة عالمية بسبب ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون.

وقالت تقارير صحيفة صنداي تايمز: إن مستويات ثاني أكسيد الكربون تكون أعلى في أماكن العمل سيئة التهوية، ما يجعل الموظفين يشعرون بالخموم مع انخفاض الطاقة.

ولكن زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون لا يمكن أن تؤثر فقط على العاملين في المكاتب، بل على جميع السكان بحلول نهاية القرن، وفقا لعلماء في جامعة لندن. وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في مجال التحذير من التأثير السام للغازات المسببة للاحتباس الحراري الذي يمكن أن يضر بالبشر.

اليوم العالمي للجبال



حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١١ كانون الأول «اليوم العالمي للجبال» ومنذ ٢٠٠٣ يُحتفل بهذا اليوم كل عام للتوعية حيال أهمية الجبال في الحياة، وتسليط الضوء على فرص ومعوقات التنمية الجبلية، فضلاً عن تشكيل تحالفات من شأنها أن تأتي بتغييرات إيجابية تصب في صالح شعوب الجبال والبيئات المحيطة بالجبال حول العالم وقد اختير عنوان «الثقافات الجبلية» احتفالاً بالتنوع وترسيخ للهوية للاحتفال باليوم العالمي للجبال هذا العام .

تغطي الجبال ٢٢٪ من مساحة اليابسة على الأرض، كما أنها موطن لـ ١٣٪ من سكان العالم يعتمد ٩١٥ مليون شخص على الجبال في معيشتهم، كما أنها تفيد إفادة غير مباشرة لمليارات الناس ممن يعيشون في نهايات جداولها. ٩٠٪ من سكان الجبال يعيشون في الدول النامية، ويعيش معظمهم تحت خط الفقر، في حين يواجه ١ من كل ٣ منهم مخاطر غياب الأمن الغذائي .

للجبال أهمية خاصة في إتاحة الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الغاز الحيوي يعيش ما يقرب من مليار نسمة في المناطق الجبلية، ويعتمد نصف سكان العالم على الجبال للحصول على المياه والأغذية والطاقة النظيفة ولكن الجبال عرضة للضغط، فتغير المناخ وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية تهدد رفاهية المجتمعات الجبلية وقدرة البيئات الجبلية على إتاحة السلع والخدمات الضرورية التي يؤمنها النظام الإيكولوجي إلى جانب العواقب المحتملة بعيدة المدى والجسيمة التي قد تؤثر في العالم بأسره .

تعد الجبال مؤشراً مبكراً لتغير المناخ، ومع استمرار الاحترار العالمي فإن سكان الجبال -الأكثر جوعاً وفقراً- يواجهون تحديات كبرى من أجل البقاء. لهذا فإن ارتفاع درجات الحرارة يعني أيضاً أن الأنهار الجليدية الجبلية تذوب بمعدلات غير مسبوقة، مما يؤثر في إمدادات مجرى المياه العذبة في اتجاه الملايين من الناس غير أن المجتمعات الجبلية تخرزن ثروة من المعارف والاستراتيجيات اكتسبتها عبر الأجيال للتكيف مع تقلب المناخ.

ويزيد تغير وتقلب المناخ والكوارث الناجمة عنه، بالإضافة إلى التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من قهر سكان الجبال أمام نقص الغذاء والفقر المدقع. في حين يواجه ١ من كل ٣ منهم مخاطر غياب الأمن الغذائي .

ومع ضعف تزايد سكان الجبال، تزداد الهجرة إلى المراكز الحضرية وخارج البلاد. لكن النساء تبقى للاعتناء بالمزارع رغم قلة تمكنهم من الوصول إلى الائتمان والتدريب وحقوق ملكية الأراضي الهجرة الخارجية من المناطق الجبلية ستؤدي إلى خسارة هائلة فيما يخص توفير خدمات النظام البيئي والحفاظ على التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي الزراعي يمكن للاستثمارات والسياسات أن تخفف من الظروف المعيشية القاسية للمجتمعات الجبلية وتعكس اتجاهات الهجرة الخارجية من المناطق الجبلية وعلى الرغم من ذكرها في جدول أعمال عام ٢٠٣٠، لا تزال الجبال في طي النسيان ونظراً إلى الدور الحاسم الذي تلعبه في توفير منافع وخدمات النظام الإيكولوجي الرئيسية إلى كوكب الأرض وقابلية ضعفها في مواجهة تغير المناخ،

نحتاج إلى زيادة الاهتمام بالجبال ولفت الانتباه إليها. الجبال هي «أبراج المياه» في العالم، وتوفر ما بين ٦٠ و ٨٠٪ من جميع موارد المياه العذبة لكوكبنا، تجذب الوجهات الجبلية حوالي ١٥ إلى ٢٠٪ من السياحة العالمية، وهي مناطق ذات تنوع ثقافي مهم ومعرفية وتراث، وهي مراكز هامة للتنوع البيولوجي الزراعي، وتعد موطناً لكثير من الأطعمة التي تأتي إلى طاولتنا، مثل الأرز والبطاطا والطماطم والشعير، وتستضيف العديد من المناطق الجبلية المجتمعات الأصلية القديمة التي تمتلك المعرفة القيمة والتقاليد واللغات وتحافظ عليها، ويوجد نصف أهم مناطق التنوع البيولوجي في العالم في الجبال، وتدعم حوالي ربع التنوع البيولوجي على وجه الأرض. سيكون اليوم الدولي للجبال عام ٢٠١٨ مناسبة لإطلاق حركة اجتماعية واسعة يمكن أن تجلب قضايا الجبال على طاولات السياسيين.



الجبال والمياه العذبة



كثيراً ما يطلق على الجبال تسمية المستودعات الطبيعية للمياه، حيث تعترض التكوينات الجبلية حركة الهواء حول الكرة الأرضية وتجبره على الصعود إلى أعلى، إذ يتكثف كغيوم تسقط على هيئة أمطار وثلوج، كما تختزن الجبال المياه على شكل ثلوج وجليد، لتنتقل كمياه ذائبة خلال فترات الدفء التي غالباً ما لا تسقط فيها إلا كميات ضئيلة من الأمطار، وهكذا فليس من الغريب أن يأتي ٧٠ إلى ٩٠ ٪ من كميات المياه الجارية في الأنهار في الأقاليم الجافة وشبه الجافة من الجبال، بل حتى في المناطق المعتدلة يمكن لنحو ٣٠ إلى ٦٠ ٪ من المياه العذبة أن تصدر من مساقط المياه الواقعة في المرتفعات، ففي حوض نهر الراين مثلاً، توفر جبال الألب ٣١ ٪ وترتفع هذه النسبة في الصيف إلى أكثر من ٥٠ ٪ من المياه المتدفقة فيه سنوياً، رغم أن هذه الجبال لا تشكل سوى ١١ ٪ من مساحة أراضي هذا الحوض، والحقيقة أن جميع الأنهار الكبرى في العالم - من نهر «ريو غراندي» إلى نهر النيل - تقع منابعها في الجبال، كما يعتمد واحد من كل شخصين على ظهر هذا الكوكب، على مياه الجبال بشكل أو بآخر: للشرب، وكمصدر للطاقة أو الدخل، ولإنتاج الغذاء. على المستوى العالمي توفر المياه العذبة ١٢ ٪ من أسماك الطعام، وهي مسؤولة عن توليد ٢٠ ٪ من الطاقة الكهربائية، وتقوم على دعم ما يقارب ٤٠ ٪ من إنتاج الغذاء والمحاصيل من خلال الري، إلا أن قوة الأنهار الجبلية لا يتم تصديرها على الدوام إلى المناطق الأقل ارتفاعاً، ففي المناطق الريفية من نيبال على سبيل المثال، هناك نحو ٢٥٠٠٠ عجلة تدور بالمياه، وما يزيد على ٩٠٠ توربين صغير يعمل على الماء - وهي تقنية حديثة نوعاً ما - توفر مصدراً هاماً من مصادر الطاقة للمقيمين في المنطقة، وما يتضح على نحو متزايد أنه

السفلى، من خلال آثارها المتصلة بالمياه، وتؤكد الدراسات في هذا الصدد أن «أي حدث يقع في مساقط المياه المرتفعة ومستجمعاتها يحدث أثراً جسيماً على المناطق الواقعة أسفل منه، وتعتمد صحة مسقط المياه برتمته في كثير من الأحيان على الحيلولة دون وقوع تدهور بيئي في تلك المناطق»، وتساعد النظم البيئية الجبلية السليمة على منع تعرية وانجراف التربة، وتحد من الترسيب في خزانات المياه، وتخفف من حدة آثار الانزلاقات الطينية والفيضانات، وهي عوامل يمكنها جميعاً أن تهدد إمدادات المياه في المناطق الدنيا. وتشير الدراسات إلى أن سكان المناطق الجبلية مع ذلك يبقون من بين الفئات الأشد فقراً والأقل حظاً من الثروة في العالم النامي، بالفقر، والعزلة، والنمو السكاني، ومحدودية الوصول إلى الأراضي تجبر الكثير من المقيمين في المناطق المرتفعة على تبني ممارسات زراعية، وأساليب للبقاء تدمر البيئة، وبناء عليه لا يكمن التحدي القائم في حماية النظم البيئية للجبال فحسب، بل في إشراك المجتمعات الجبلية أيضاً في هذه الحماية، من خلال سبل ملائمة ثقافياً واقتصادياً، إلى جانب تعزيز قدرات هذه المجتمعات على كسب أرزاقها على نحو دائم ومستمر.



بلا إيلاء عناية أكبر للإدارة المستدامة لهذا المورد القابل للنفاذ، فإن مشكلات إمدادات المياه الأخذة في التفاقم لن تزداد إلا سوءاً على سوء - ومعها الآثار الخطيرة المتوقعة على الزراعة والأمن الغذائي - خاصة في العالم النامي، على النقيض مما قد يتصور المرء، فإن الجبال عبارة عن نظم بيئية هشة. إذ إن الطبيعة العمودية للجبال - خطوطها الكنتورية، وتنوعاتها، وقممها ومسطحاتها - تجعل سطحها غير مستقر، كما أن تربة الجبال التي تتشكل على نحو بطيء بسبب الارتفاعات الشاهقة ودرجات الحرارة الأكثر انخفاضاً، غالباً ما تكون حديثة السن وضحلة وأقل رسوخاً مما يجعلها عرضة للتعرية والانجراف، ويمكن للأنشطة الإنسانية أن تعرض التوازن الدقيق للنظم البيئية الجبلية للاختلال. فاجتثاث الغابات المرتفعة، والتعدين، والزراعة غير المستدامة، والزحف العمراني، وارتفاع درجات حرارة الأرض، تترك آثارها جميعاً - كل من ناحيته - على مساقط المياه الجبلية - وعلى السكان والنظم البيئية الواقعة في المناطق



وزارة الإدارة المحلية والبيئة
www.mola.gov.sy
فاكس: 00963112318928
هاتف: 00963112318928